الفاعلية الاستراتيجية للديمقراطية
في المشروع النهضوي العربي الاسلامي

لقد حقب ((توفلر)) الحضارة الانسانية في محطات رئيسة ثلاث : الموجة الزراعية - الموجة الصناعية - الموجة المعلوماتية .

قياسا على ذلك يمكننا - بتبسيط متدارع - تحقيب هذه الحضارة من الوجهة القانونية والسياسية في الموجة الأولى ، حيث تمكنت مغامرة الروح الانسانية أن تستبصر مفهوم العقد ، ناقلة بذلك العلاقة الانسانية من مرحلة التوحش والقسوة الى مرحلة التهذيب والعقل والنظارة الأخلاقية .

وليس ذلك عجبا ، فمن قال عقدا فقد قال عدلا ((ارسطو)) ، والعقد محمول على القاعدة الأخلاقية الذهبية الرصينة : عامل الناس كما تحب أن يعاملوك .

زد على ذلك فبالعقد يدافع - بنجاعة فائقة - الانسان عن مصلحته ، اذ لأحد يحق له ذلك كما يحققه لنفسه ، وهذا هو فحوى الدستور الحياتي الكبير الذي أصله الرسول الكريم بقوله : لكل ذي مصلحة مقال .

هذه السمات القشيبة والأخلاقية للعقد حدت الفكر السياسي لتلقف هذا الجهاز المفاهيمي ، ونقله وتوظيفه في الحقل السياسي ، وهكذا برزت فكرة العقد الاجتماعي على يد المناضلين آبائها التاريخيين ((هوبز ، لوك ، روسو)) ، حيث كانت هذه الفكرة القيادة الروحية والنبراس الذي امتاح منه النور دعاة الفكر الحر وأنصار الديمقراطية وبناة وقادة الحركات الدستورية هذا فضلا عن أنها كانت الأداة الحية لتجييش الجماهير واستنفارها وتعبئة جهودها من أجل المطالبة بالحقوق الأساسية للمواطن وحرياته العامة .

وانا كانت الموجة الأولى للحضارة - وأداتها العقد الاجتماعي - أكسبت الديمقراطية سمة معينة أخصها البحث عن التوازن المفقود بين الأمة والسلطة ، في خصوصية تقليد السلطة وتبوئها ، فان الموجة الحضارية الثانية - على الصعيد القانوني والسياسي وبفعل التفجر الهائل في ثورة العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية وغزو الفضاء وتحطيم الذرة -

دفعت الديمقراطية الى مواقع جديدة ومتقدمة جدا ، حيث أصبحت ضرورة وحياة وحاجة ملحة وماهية وحقيقة

وحقيقة الأمر أن التقدم في قرننا الراهن كان مدعاة لنشوء ما يمكن تسميته بروح المجال وضميره وماهيته بحيث أن التعبير عن هذه الروح والضمير لايمكن أن تتاح الا على يد الفاعلين الاجتماعيين وهذا ما قاد بالضرورة الى إطلاق فاعلية هؤلاء بأن يسوسوا هذا المجال وزانا للمسؤولية وعلى قاعدة : حيثما تكمن المسؤولية تكمن السلطة

ولقد بلغت هذه السلطة حد الحق في التشريع في بعض الحالات ما الأمر الذي لم يعد معه فهم الإرادة العامة بالشكل الذي عبر عنه ((سييز)) فقيه الثورة الفرنسية في حاجة له في البرلمان مؤلها هذه الارادة العامة على قاعدة التعالي بالسياسة وليس تسييس المتعالي

والخلاصة أن الديمقراطية في سمتها الراهنة أصبحت ضرورة وحياة وتقدم وحقيقة تفرض نفسها على كافة تضاعيف الحياة وتضاريسها بحيث أصبحت فلسفة وأسلوبا عاما للحياة ومناخا يسربل جسد الأمة .

ومن هذا المنظور الجديد والثوب القشيب للديمقراطية ننطلق لتحديد السمات والخصائص العامة لهذه الظاهرة كما هو موضح في الحالات الآتي :

١- بين سلطة الشعب وحرية الشعب :

((ومسألة الديمقراطية الحرة))

وحقيقة الأمر أنه كثيرا ما يتم الخلط بين حرية الشعب وسلطته خلطا يطابق بين المفهومين مع أنهما متميزان وان كانا غير منفصلين قبل ان تميزهما قد يقود الى التعارض في بعض الحالات .

ذلك أن سلطة الشعب وصف يتعلق بحق الحكم ((السيادة)) في حين أن حرية الشعب تتعلق بحرياته العامة .

ويمكننا أن نضرب مثلا على هذا التمييز في الشعب اليوناني فقد كان هذا الشعب يمتلك السلطة السياسية ولكنه لم يكن حرا ((الحرية كانت لفئة لا تبلغ سدس السكان)) هذا فضلا عن أنه لم يكن يتمتع بكافة الحقوق العامة فاذا كان يقترع مثلا على الرجال الزواج في سن معينة وغير ذلك من الاكراهات .

والخلاصة والخلاصة لسنا أمام التطابق المطلق بين المطلبين بل التمييز المرن وهذا ما حدا الد

الديمقراطية الحديثة لأن تطلق على نفسها وصف الديمقراطية الحرة لمقاربة الإشكالية ولوضع حد على سلطة الأغلبية وموازنتها بسلطة أخرى تحد من اطلاقها وتهذب اندفاعها .

٢ـ الديمقراطية ومسألة السيادة :

يمكن التعريف بالسيادة بأنها السلطة عند المنبع أي تلك السلطة الأصلية والأصيلة التي تنبع من ذاتها وتحدد ذاتها

والحاجة للاشارة بأن التطور التاريخي للسيادة قاد في نهاية المطاف الى اعتبار الأمة مستودعا للسيادة بعد أن كانت موسّدة للحاكم ومع ذلك وفي ظل الاعتراف فقد ظهرت نظريتان لتلك السيادة هما : نظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب .

١ـ مبدأ سيادة الأمة :

لقد نشأت هذه النظرية على يد الثورة الفرنسية وبالذات على يد الطبقة البورجوازية التي استأثرت بالسلطة وفسرتها لصالحها وذلك بفرض شروط معينة على حق الانتخاب وهو امتلاك الناخب نصابا معينا من المال وهكذا كان التفسير السحري للأمة القائم على اعتبارها مجموعة من الأفراد المتجانسين المتساوين المتحدين الذين لا تفرقهم النعرة القومية وهنا ما يستدعي وجود ممثلين للأمة وهؤلاء هم الطبقة البورجوازية ويمكننا أن نجد تطبيقا لهذه النظرية في تاريخنا بالنسبة للأموال العامة حيث فسرت من قبل الخليفتين معاوية بن أبي سفيان وأبي جعفر المنصور بأنهما ظل الله على أمواله يتصرفان بها كيفما يشاءان .

٣ـ نظرية سيادة الشعب :

وهذه النظرية ترى أن أفراد الأمة ليسوا متساوين بل يختلفون في مواقفهم وظروفهم وأوضاعهم ، وهنا ما يستدعي أن يمتلك كل فرد ذرة من الارادة العامة كي يتاح له الدفاع عن مصالحه .

وبطبيعة الحال فهذه النظرية هي التي تنطلق من الواقع ومن طبائع الأشياء والنسب المركوزة فيها عاذ أن فهم حركة الاختلاف والاحاطة بقوانينها ومعرفة آلية عملها هنا الأمر هو الفاعلية التي تفجر الطاقات وتجنب من المزالق والانحرافات وهنا هو مغزى قوله (ص) لكل ذي مصلحة مقال فهذا الدستور يرسخ في نظرنا ويؤصل لنظرية سيادة الشعب وحق كل فرد بالدفاع عن مصالحه بل

بل يفترض بالضرورة وجود التناقض وحق كل فرد بالاشتراك في ازالة هذا التناقض .

وفي نظرنا ان مبدأ سيادة الشعب هو الحامل الأهم للمشروع النهضوي العربي حيث يتاح لكل فرد مهما كان موقفه في المجتمع أن يدافع عن مصالحه وذلك بامتلاكه جزءا من الارادة العامة ومن حق السيادة ((مبدأ المواطنة الكاملة))

ولا حاجة للتدليل بأن نظرية سيادة الشعب هي التي تمخضت عن مظاهر الديمقراطية غير المباشرة مثل الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي وانتخاب رئيس الجمهورية واستطرادا فقد اسست نظرية الأموال العامة على أساس نظرية سيادة الشعب من قبل الخليفتين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعلى أساس أن لكل فرد حقا معلوما وقد أثر أن بيت المال كان خاليا تماما عند وفاتهما .

ـ الديمقراطية أداة المشروع التاريخي :

ما هو خارج عن نطاق الجدل هو الربط بين سلطة الأمة والمشروع العمراني الحضاري التاريخي فالأمة ليست حقيقة حاضرة فحسب بل هي حقيقة ممتدة في الزمان تتلمس الماضي من أجل تأسيس الحاضر والرنو الى المستقبل الأفضل .

هكذا تمت عقلنة السلطة تجاوزا للتفسير السحري لها فاذ الحاكم لا يعدو أن يكون جهازاً في خدمة فكرة هو الدولة لا تمتزج بإرادة الحاكم أو تتوقف على نزواته وعواطفه بل هي مشروع مؤسس ينبع من مصلحة الأمة وأهدافها وما الحاكم إلا الجهاز لتنفيذ المشروع وفي ذلك يعرف الفقيه الفقيه بوردو الزعيم بقوله : إنني أنحني إليه إكبارا لأنني أجد عبره مشروعا يهمه كما يهمني ولكن يتجاوزه كما يتجاوزني .

ذلك أن إعمال مبدأ سلطة الشعب دون قيود يؤدي الى نتائج وخيمة أهمها أن قوة العدد تصبح القضاء الحاكم في حياة الأمة وهذا ما يؤدي الى التغول على حياة الأمة والمعارضة بل على المعالم العليل للأمة

وهذا هو مغزى المبدأ الذي قرره ميثاق الأمم المتحدة بأنه لا يجوز لجيل أن يملي ارادته على جيل آخر

أجل قد يتخذ جيل ما قرارا خطيرا يمس بصورة فادحة مقومات الأمة ثم تمتد آثاره الى الأجيال

المقبلة هوالسؤال هنا يثور حول التزام هذه الأجيال المقبلة بذلك القرار ٥

على هذا الأساس هبه هوربو العمل التاريخي بلعبة شطرنج ((فليلاحظ القارئ أن العمل التاريخي محمول على عملية عقلية وليس على دراما عنف)) وقد كتب على أحجارها ما يلي :

سلطة ـ حرية ـ أمة

وبيان ذلك أن جدل السلطة والحرية محكوم بسقف الحقوق التاريخية للأمة ومقوماتها ومرتكزاتها الأساسية هو هنا هو مغزى حاكمية الشريعة الاسلامية هوتميز الشورى عن الديمقراطية الوضعية بتهذيب وصقل السلطان الكلي لسلطة الشعب هواعتبارها سلطانا نسبيا مقيدا بحقوق الله والأمة ٥ـ الديمقراطية النسبية

أكدنا نجاعة مبدأ سيادة الشعب وقيامه على طبائع الأشياء هوعلى المساواة الكاملة بين المواطنين مساواة ترقى الى مستوى المساواة الحابية التامة هودون أن يكون ذلك على حساب الكيف على اعتبار أن مبدأ سيادة الشعب تنطلق من الرجل العادي ـ كل رجل عادي هللوصول الى الأصلح هأي الانطلاق من الشعب الاجتماعي بكافة ثناياه وتضاعيفه للوصول الى الشعب السياسي .

لكن المجتمع ـ كما هو معلوم ـ لا يقوم على حقوق الأفراد فحسب هبل ينطوي على فئات وجماعات ه وهنا فان إعمال قوة العدد ((الأغلبية النسبية)) هقد يؤدي الى الاطاحة بحقوق الجماعات وهكذا برزت ـ في عملية موازنة ـ نظرية الديمقراطية النسبية لتصون حقوق الأقليات الدينية والثقافية وغيرها .

وفي نظرنا ان على المشروع النهضوي العربي أن يراعي هذه الحقيقة هووضعها في أولويات حساباته بحيث تحترم حقوق الأقليات وثقافاتها وقيمها وقيمها هوذلك في إطار حاكمية المواطنة هوبحيث يقود هذا التنوع الى الاثراء والخصوبة هعلى قاعدة هاذا كان في الوحدة قوة هففي التنوع قوة تضاف الى القوة الأولى هومظهر ذلك أن تقدم الثقافة الفرعية هبرنامجها الوحدوي والوطني العام من خلال هذه الثقافة الفرعية ... وبذلك يتم تجاوز الفكرة اليعقوبية القائمة على فكرة الدمج والصهر والكليانية في اطار ارادة الأغلبية . واستطرادا فالوحدة من خلال التنوع مبدأ متجذر وضارب في أعماق ضميرنا الجمعي هوهذا ما أكده ((ايرهارد)) بقوله بأن سياقنا الحضاري قام على أساس مركز الفرد اضافة الى مركز وحقوق الجماعات فيما أسماه بالديمقراطية التوافقية العربية الاسلامية .

ـ الديمقراطية الوطنية والديمقراطية على صعيد الأمة :

لقد تعالت في الآونة الأخيرة أصوات عدة تؤكد أن القطرية أصبحت حقيقة نفسية واقعية اجتماعية حياتية الى غير ذلك من الأوصاف .

واذا كنا لاننسى أن العبور الى شاطئ الوحدة لا يتم الا بآلية الحوار قبل وأبعد من ذلك فأي عمل وحدوي مهما كان مظهره يجب أن لايعني الا عروبة المصلحة أو العروبة المصلحية وبمعنى أوضح العروبة القائمة على قاعدة مادية صلبة ورصينة وعلى شبكة متداخلة وقوية من شرايين وعرى وعروق الاقتصاد فاذا كان الأمر كذلك فعلينا أن لا ننسى أيضا أن الوحدة في جوهرها وطبيعتها الذاتية هي القمينة بتحقيق المصلحة لكل انسان عربي ومن جهة أخرى فالقطرية ليست الا مشروعا فوتاً ومشروع ترد وانحلاط ومشروعا كسيحا عاجزا عن تحقيق التقدم والحياة والنمو الديمقراطي لأنها قائمة على القسر والعنف والابتزاز

ومع ذلك فأي مظهر لتحقيق الوحدة لايمكن أن يقوم على سيناريو العنف وعلاقات القوة وانما على الحوار والرصانة العقلية والقبول .

والخلاصة إذا كانت القطرية كحقيقة راهنة فيجب أن لاننسى أن هذه القطرية يجب أن تتموضع في سياق عام تاريخي عمراني هو تحقيق مشروع الأمة في وحدتها وهذا الأمر لا يتم الا من خلال تحقيق الديمقراطية داخل القطر ومن ثم فهذه الديمقراطية هي الفاعل الأهم لتحقيق القطرية الوظيفية أي تلك القطرية التي تعيش من أجل هدف معين دون أن يعني ذلك القفز فوق الحواجز التاريخية لكنه يعني بحزم و تصميم أنها في سياق الأمة ومشروعها وقيمها بحيث أن حركتها العامة وان قد تكون وئيدة في طريقها الى الوحدة الا أنها ثابتة محققة وأكيدة . وبطبيعة الحال فالقطرية الوظيفية لا يمكن أن توضع في سياق مشاريع خارجية عن واقع الأمة وأهدافها مثل مشروع الشرق الأوسط وغيره من المشاريع التي لا ينى المستعمر بطرحها بين حين وآخر .

والديمقراطية كآلية لتحقيق الوحدة أو كمبدأ فلسفي عملي لحياة الأمة ، هذه الديمقراطية لا تفرض شكلا معينا أو صيغة محددة للوحدة فهذا الأمر لايعدو أن يكون فرضا لإرادة جيل على ارادة جيل آخر وكل ما تعنيه الديمقراطية ـ كمبدأ استراتيجي للأمة ـ أنها فلسفة حياة وأسلوب عمل ومناخ عام يتيح الفرصة لتبلور كل مواطن وكل انسان

يجب التمييز بين الديمقراطية كمكنة قانونية faculté تعطى للفرد وبين القدرة الحقيقية الأخلاقية والنفسية والعقلية لهذا الفرد بأن يمارس تلك المكنة وهذا ماحدا الفكر للتمييز بين الديمقراطية والوعي الديمقراطي الذي هو توطين الفرد وتنشئته وتعبئته خلقيا وثقافيا وإعداده اعدادا موطدا موطدا كي يرقى الى لحظة ما تسمى بالفقه الدستوري لحظة ((الخلق الدستوري)) على اعتبار أن هذه اللحظة بما تنطوي عليه من السمو والرفعة والثقافية مهيأة لخلق فكرة الحق في الجماعة وهو الفرد الخالق الدستوري يقف في هذه اللحظة عند المنبع بحيث لا تسمو على شفافيته ونقائه سوى وخزات الضمير وضغط فكرة الصالح العام وفي نظرنا إن لحظات الخلق لا تقتصر على اللحظة الدستورية ، بل تتعداها الى كامل جسم الدولة والمجتمع وفي معظم لحظات الحياة حياة الأمة وفي مطلع ذلك مبادرة الجماهير الخلاقة .

وبالطبع فالفرد لايرقى الى هذا المرقى الا في مناخ فكري يسوده الابداع الثقافي والمضمون الحي الثقافي والانتاج الثقافي والحوار الثقافي والحرية الثقافية .

وبالمقابل فلا يمكن لهذا الخلق أن يتم في حال قحط الروح والوجدان وركاكة العقل وظلامية الفكر وسيادة أحادية الرأي والقمع وثقافة الطاعة والتواكل وحرفية التفسير وتكفير المعارضة وتهجيل الجماهير وغياب النقد والتحليل وسلطوية التصور وهيمنة الايديولوجيا وفوات التساؤل العميق

الديمقراطية والحقوق الاجتماعية

لقد وقعت الامبريالية بخطأ كبير عندما قطعت أفقيا بفاصل حاد جسم الأمة الخام الاجتماعي عن جسمها السياسي مفترضة أن الجسم الأول مستقلا عن الثاني .

وحقيقة الأمر أن سوسيولوجيا اليوم هي سياسة الغد وأن السياسة إبرة مغناطيسية تحركها الساحة المغناطيسية التي هي المجتمع أو كما أكده موريس دوبره بأننا اذا أردنا أن نلتمس السياسة نجدها في الايديولوجيا واذا أردنا أن نبحث عن الايديولوجيا نجدها في الدين واذا أردنا أن نبحث عن الدين نجده في الفيزياء الاجتماعية .

لقد تحدثت الرأسمالية عن عيوب الارادة في القانون المدني مفترضة وجود ظروف تعيبها والسؤال المطروح هو : أليس هنالك ظروف اجتماعية تعيب الارادة السياسية ؟ أليس التخلف الاجتماعي مدعاة للقفز الارادي والقفز العقلي وهو الأمر الذي يجعلنا نؤيد ماأكده الراحل جمال عبد الناصر بأن رغيف الخبز هو المقدمة الضرورية لبطاقة الانتخاب وأن هنالك عروة وثقى وثيقة تربط الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية وأن هاتين الحريتين هما جناحا الأمة للتحليق في الآفاق المرجوه والمرتقبة ...

وبمعنى أوضح فإذا كانت الديمقراطية الرأسمالية تهيم بالحرية السياسية فتصف نفسها بأنها الديمقراطية الحرة وبالمقابل فاذا كانت الماركسية تركز على الحرية الاجتماعية فتطلق على نفسها ديمقراطية المشاركة ((المشاركة هنا تعني الجانب الاقتصادي)) فإذا كان الأمر كذلك فالثورة العربية الناصرية ركزت على الحريتين وقامت بالربط الماهوي المصيري بينهما كأساس لامتلاك الشعب بصدق ارادته وحريته وضميره .

الديمقراطية والمجتمع المدني

عرف أحدهم هذا المجتمع بأنه قاطرة التاريخ ((ماركس)) وعرفه آخر بأنه مسرح الحياة . والتعريفان متفقان على أنه الرافعة الكبرى والناهض الأعظم الفذ لانتاج التقدم والازدهار ...

أما جان لابيار فقد حدد ملامحه بأنه مجتمع كلي ((تعبيرا عن وحدته رغم تنوعه العديد)) يقوم على قيم العمل والقانون

وقريب من ذلك ما أكده ماكيفر بأن المجتمع المذكور مفتوح حيث أن مسارب القدرة وشرايينها وعروقها تمتد من رأسه الى أخمص قدميه وباستطاعة الفرد أن يرقى فيه الى أعلى عليين دون أن تعيقه معوقات الطائفة أو القبيلة أو الفئة ...

والحديث عن المجتمع المدني يطول وحسبنا - وبما يتفق مع موضوعنا - الكلام على علاقته بالدولة وضرورة ضبط هذه العلاقة ضبطا محكما لاسيما أننا فاتورة باهظة ثمن الصراع التاريخي بين السلطة والأمة ...

هكذا فعلى السلطة و الأمة أن يبحثا عن المجال المشترك بينهما لاسيما على صعيد المؤسسات المدنية كما حدث في خبرة الأوقاف التاريخية لحضارتنا ...

وبيان ذلك

و ببيان ذلك أن المجتمع المدني هو الذي يبدع الدستور الخلقي والجمالي والفكري للأمة وهو الذي يصوغ موسوعتها العلمية وفولكلورها وأدبها وأقاصيصها وأريجها الروحي ونضالها القيمي ومناط حماسها وتصورها للحياة وفلسفتها في الوجود وما لم يكن هذا المجتمع حرا تعذر عليه الابداع والخلق

وانا رجعنا الى الدستور الحياتي الذي صاغته يراعة الرسول (ص) والمتضمنة لكل ذي مسلحة مقال فأجل اذا اعتمدنا هذا الدستور أدركنا أن المجتمع المدني يقوم على تضاعيف وثنايا وتعاريج بقدر ما يمور بالفعاليات ويموج بالحيوية ولهذا فبقدر ما يتطور المجتمع بقدر ما تتعدد فيه مؤسسات وبنى المجتمع المدني وهذا ما حدا ببعضهم لوصف المجتمع المدني في الولايات المتحدة بأنه السيمفونية التاسعة لبيتهوفن تدليلا بهذا الثراء والحيوية للبنى الوسيطة في المجتمع وبالمقابل فهناك علاقة جدلية بين الوظيفة والعضو ومن ثم فالوظيفة لاتنمو الا بقيام المؤسسة اللازمة لذلك ...

هذا البعد المؤسسي الذي الخصب للديمقراطية على صعيد المجتمع المدني لايعني الصراع والاستئصال والعدمية بين أبعاضه بل يعني التسامح والتواصل والاعتراف بالغير والاقرار بفضيلة وأخلاقية الحوار واحترام الغير والتسامح معه والاعتراف بحقه في ضبط جدلية الحياة والتطور والادراك بجدلية الحياة وديالكتيك التعارض وأن أناة التقدم تكمن في ضبط الجدلية والاحاطة بعناصرها وإيجاد التناسق في عناصرها

والخلاصة أن الديمقراطية فلسفة حياة يمتد رواقها الى كافة فعاليات الحياة ابتداء من الأسرة وصعودا حتى السلطات الدستورية

الإطار التنظيمي للديمقراطية ومسألة الأحزاب والمعارضة

إذا كان المجتمع المدني ينزل منزلة التعليم الابتدائي بحيث يؤطر الفرد ويدمجه في عمل عام اجتماعي أو ثقافي أو مهني فاذا كان الأمر كذلك فلابد من خطوة أخرى جديدة تنقل العمل العام المدني الى مستوى أرحب وهنا تبرز وظيفة الأحزاب في هذا التأطير الأهم الأعمل ذ على اعتبار أن وظيفة السياسة هي إنشاء الأطر والاسمنت الذي يضم الشتات أو هو المكوك الذي ينسج الخيوط العامة

وفي اطار هذه المعادلة الصعبة فعلى المجتمع السليم أن يتجه نحو التعددية وتقنياتها وبالمقابل فالمذاهب السياسية التي تفضل الضعف بالنسبة للمعارضة تهدف الى اقامة المجتمع الذي يفكر فيه الجميع ويتصرفون على وتيرة واحدة

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين للنظم السياسية :

- النظم التي تعتبر مؤسسة الدولة وكنها مستبعدة أي تنافس حول السلطة هذه النظم ترى أن أداة لفكرة الحق وحدانية جامدة ومتمردة على أي تسامح مع التصورات المختلفة عنها أنظمة السلطة المغلقة .

النظم التي تقبل أن تكون فكرة الحق مكونة من مظاهر تطويرية وليست الوحيدة في الجماعة والمهم أن يكون للسلطة التي تعبر عنها بنية مرنة لكي يستطيع عملها أن يتلاءم مع تموجات الوعي الجماعي ولكي تترك مكانا في مشاريعها لجميع المتطلبات المقبولة .

الديمقراطية وحركة التاريخ

ومسألة نظام القدرة

وبطبيعة الحال فهذا البحث يتعلق بحيوية Vitalité الديمقراطية وليس بشرعيتها Validité وكما هو الحال بالنسبة للوعي الديمقراطي .

وحقيقة الأمر فالمقاربة الحديثة للظاهرة السياسية بأنها التأثير والنفوذ وأداة ذلك نظام القدرة وهذا النظام يقوم على مظاهر متعددة أهمها : الأفكار - العلاقات الاجتماعية الفئات الاجتماعية - صناعة القرار - القيمة - الخ

ويتفق الفكر الماركسي مع الفكر الرأسمالي على اعتبار العلاقة موئلا للقدرة وان كان الاختلاف حول هذه العلائق القدروية وهل هي نابعة من علاقات الانتاج أم أنها علاقات المجتمع الأعم .

ولاجدال بأن الديمقراطية موئلا هاما للقدرة وأن هدرها يقود الى انضاب نظام القدرة ...

لماذا ...

في نظرنا بأن الفكر يلعب دورا كبيرا في حركة التاريخ وفي تحديد مساره ولكن هذا المسار غير يقيني Uncertain ولايمكن لانسان أن يقطع الرأي بتحديده مزد على ذلك فحركة التاريخ ليست انزلاقية ميكانيكية وإنما تخضع لتأثير الفاعلين الاجتماعيين ، فهؤلاء هم الذ

الذين يحددون إن صح - هندسة التاريخ أو صيغة مساره .

هنا ينشهن بشكل خاص وفاعل ودينامي العقل الجماعي الذي يسمو على العقل الفردي ونحن بهذا الصدد مع الفقيه فرانسوا بيرو الذي أكد بأن بلوغ الحضارة يتطلب ما يلي :

- القناعة بوجود حقيقة وعدالة أو على الأقل امكان الاقتراب منهما

- الاحساس بأن إكتشاف الحقيقة يتعلق بصورة رئيسية بنوع من تجربة المقترحات والأفكار الأولى عن طريق مرورها عبر عقول متتابعة تعمل بمالها من ذاتية على تنقيتها كلا أو جزءا من الأخطاء التي تمتزج بها محاولة الوصول إليها لأول مرة

- إن النزعة الى الحوار تتطلب الاعتقاد بوجود نوع من التعادل الفكري بين الناس أو في مطلق الأحوال القدرة على المساهمة في الحوار ومن هنا كان الايمان بفضل الحوار مرتبطا بالثقة بالانسان

زد على ذلك فهناك ارتباط وثيق بين السلطة والمسؤولية والديمقراطية التي تمنح الفرد سلطة المشاركة تجعله مسؤولا أي باذلا قدرته وجهده وعطاءه .

الديمقراطية ومسألة البحث عن التوازن

هنا لابد للباحث من تعزيز مبدأ أساسي هو أنه لا إطلاق في الحقائق الانسانية ما نعبر عنه مونتسكيو بضرورة موازنة الحقائق الانسانية بعضها ببعض Contradictoire

بيد أن الفقيه هوريو أسهب في تجلية هذه المسألة موتحت عنوان المعادلات في القانون الدستوري الكلاسيكي بأنه تنظيم متوازن سواء أتعلق الأمر بالهندسة المعمارية أم في البارلمنتون أم في الكانتونيات أم في نصر فرسايل أم فيما هو فن التصوير بالنوابت الجصينية التي توجد في اللوحات التجريدية كما توجد في التماثيل التصويرية وكذلك الحال فيما هو الدستورية الغربية في شكلها الكلاسيكي الذي يرتكز على توازن اجتماعي وتوازن سياسي وتوازن مؤسسي أما هذا التوازن على الصعيد الاجتماعي فيظهر في ظاهرة النمط الأبوي الشعبي أو النمط النبيل الشعبي العميق الدور في أوروبا والذي يعودنا الى العصر الروماني وتظهر آثاره في مجلس العموم ومجلس اللوردات ....

أما

أما المعادلة السياسية لهذا التوازن فتظهر في تعاقب الأكثرية والمعارضة على الحكم وأخيرا فالتوازن المؤسسي قائم بين السلطة المركزية والسلطات المحلية ثم التوازن داخل السلطة المركزية بين الحكومة والبرلمان

وحقيقة الأمر أنه يجب أن نسبر عمقا وسطحا واليات تحقيق هذا التوازن على صعيد مشروعنا النهضوي وإن كان المجال لايتسع لتحديد تمثلات هذا المبدأ ومع ذلك فاننا نكتفي ببعض الأمثلة ممن ذلك أن بدون التوازن الاجتماعي هو أساس التوازن السياسي بحيث أن السياسة ترنو دائما الى جرعات الحركة والتقدم من خلال التوازنات الواقعية الاجتماعية وليس من خلال المراسيم ...

ومن جهة أخرى فالمشروع النهضوي العربي يجب أن يقوم على المشروع الحضاري العمراني العربي الاسلامي وفي ذلك يقول دويولان : الدولة حضارة بأسرها وقد استجمعت قواها وأفصحت عن نفسها في مجموعة من المؤسسات

أجل إن معرفة الذات والانطلاق من الذات هو المفتاح الأول لكل عمل تاريخي فذ سابق وبالمقابل فالانسلاخ أو الانفصال الاغتراب عن الهوية لايعني الا التكوث والموت ... ذلك أن مرتجى السياسة ومنتهى أمرها هو انجاز الحضاري والانطلاق منه وهذا هو مغزى جائزة لينين وجائزة نوبل فهو تحقيق حضاري بفاعل سياسي

وعلى هذا فالحضارة العربية الاسلامية هي المشروعية العليا التي تحكم كل بناء سياسي أو قانوني أو دستوري وهنا على المؤتمر القومي - وهو الذي أرسى مبدأ التجدد الحضاري - أن يعلن عن هذا المشروع الحضاري الى جانب المشروع السياسي وأن تصور أدبياته بمعالم هذا المشروع الحضاري بمثل انسانيته وعقلانيته ومعاصرته ....

ومن مظاهر هذا التوازن أن العقد الاجتماعي السياسي لايمكن أن يكون مؤبدا وهذا يقود الى أن الدساتير العربية يجب أن تكون مرنة وليست جامدة : Rigide بحيث تحول دون عدم تأبيد سلطة رئيس الدولة وهذا فضلا عن اقامة التوازن بين سلطات الدولة الدستورية على أساس الرقابة والمشاركة المتبادلة .

مصطفى الطوبي وعبد الفتاح السيد المراكشي

ويمكن التأكيد - وانطلاقا من لعبة الشطرنج التاريخية الآنفة الذكر - أن أهم اشكالية تواجه الظاهرة السياسية هي الحد من التوتر الدائم في المنظومة الحضارية العمرانية ، الا وهي معادلة سلطة - معارضة وهذه في الدرجة الأولى هي المهمة التاريخية للأحزاب ... على هذا الأساس يرى جورج بالانديه بأنه في كل المجتمعات حتى الأكثر عراقة يوجد ظاهرات سياسية وهذه الظاهرات تنتظم حول التوأمين : السلطة - المعارضة ...

وقريب من ذلك ما أكده روجيه باستيد بأنه يجب النظر الى هذين التوأمين على أنهما كيان اجتماعي أصيل ومتلازم بلا عك للفكر الانساني

والواقع أن الحرية هي انسجام وتوافق ارادي مع الانتظام وهذا يعني أن التوأمين حكم - معارضة يشكلان في الآن نفسه سلطة - حرية

مسألة الخلق والإبداع الديمقراطي

ما قررناه من مظاهر وملامح للديمقراطية لاتعدو أن تكون مبادئ عامة تتفق مع الشأن الانساني العام ،لكن لكل أمة خصوصيتها واستقلالها وظروفها وهذا ما يحدونا الى أن نمنح من الارث العام دون أن ننسى ضمير أمتنا وروحها الجمعية ونظرتها الى الوجود ...

وحقيقة الأمر أن الارادة العامة هي السلطة الواحدة والوحيدة وما تسمى سلطات دستورية فان هي الا مظاهر للارادة العامة .

وعلى هذا فقد وجدت بعض الأنظمة أن تكثف السلطة في يد البرلمان كما في السلطة التنفيذية ... فالنظام السياسي السويسري مثلا أخذ بالديمقراطية غير المباشرة على نطاق واسع وببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة ثم أودع السلطة التنفيذية في يد مجلس ...

أما النظام السياسي في انجلترا فقد أطلق يد البرلمان ومنح وجوه رقابة دستورية على أعماله ومع ذلك فقد وازن سلطاته بالتاج بمجلس اللوردات.

وأخيرا فالنظام السياسي في الولايات المتحدة أخذ بنظام الرقابة على دستورية القوانين ... واستنادا الى ما تقدم فالدولة العربية المنشودة بامكانها أن تقدم صياغات أصيلة ومبتكرة للتعبير عن ارادتها العامة بحيث تستطيع أن تستلهم المبادئ الآنفة الذكر وتستنبط منها ما يلائم حياتها وفي مطلع ذلك ضبط العلاقة بين القطرية والسلطة العليا الأم ...

وفي نظرنا ان على الأمة العربية أن تعبر عن ذاتها وقيمها في ميثاق تاريخي حضاري قيمي وحقوقي أعمق ما يكون باعلانات الحقوق العالمية بحيث أن هذا الميثاق يحكم المسار العام القطري والدستوري ويتيح انشاء أوضاع وتغييرات متعددة ومتنوعة لكنها محكومة بالمشروعية العليا للميثاق وعلى أن يتضمن هذا الميثاق مبدأين كبيرين هما :

الله والمروءة .

ومن مظاهر هذا الابداع الضبط المحكم للعلاقة بين سلطة الرجل وسلطة المرأة واستنباط صيغة حضارية عمرانية عربية اسلامية تتيح للمرأة التقلب في المعايش واجتراح كل قرار عظيم في الحياة، كل ذلك في سمو سلوك يزينها الحياء وتجللها العفة والكرامة والرصانة وتوطين النفس على المحورية الأخلاقية والشعارة الالهية

وأخيرا فالصيغة الحضارية العمرانية العربية الاسلامية مدعاة لاجتراح صيغة فذة للقطبين هامين من الأقطاب أقطاب المتكون الاجتماعي والحضاري

ألا وهما قطب الحرية وقطب المساواة وازالة الخلل العميق في تحققهما ولا سيما في العمران الأندلسي .

ذلك أن الحرية تنزع الى الفردية [illegible] وقد يؤدي نزعتها وحماقتها الى الاخلال بقاعدة المساواة وبالعكس فالمساواة لاسيما الصابية قد تتعارض مع طبائع الأشياء والنسب المركوزة فيها ومع قاعدة خصائص التنوع والمطلوب ترسيخ العدالة التعاقدية في اطار العدالة التوزيعية

[illegible] ويمكن التأكيد بأن مبادئ ميثاق العمل الوطني الناصري قدمت انجازات فذة وشامخة في طريق بلورة وتنظيم نقطة التوازن بين القطبين الآنفي الذكر .

المحامي الدكتور
عدنان زريق